



اختتم أعمال مؤتمر عدن الاستثماري الاقتصادي .. رئيس الوزراء :

# الحكومة حريصة على تهيئة الظروف والبنية التحتية المناسبة للاستثمار

## سنشجع أي خطوات استثمارية وسنعمل على تسهيل كافة الإجراءات اللازمة أمام المستثمر



©14OCTOBER

جانبا من الحضور



©14OCTOBER

رئيس الوزراء يلقي كلمة في ختام أعمال المؤتمر

### المشاركون يؤكدون ضرورة توفير ضمانات من الدولة لتشجيع أعمالهم ومشاريعهم الاستثمارية

سعد صبرة رئيس مجلس إدارة شركة شيام القابضة للقطارات، كما استعرض وكيل وزارة السياحة عمر بابليغث الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع السياحي، وأشار مدير شركة بروم لتصدير الأسماك علي الحبيشي إلى أن الدول العربية تأتي في مقدمة الدول المستوردة للأسماك ثم الآسيوية ثم الأوروبية وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية.

وقد تم استعراض دليل الناقد الواحد للاستثمار بعدن، كام قام المهندس بدر محمد باسلامة مدير بيت الخبرة للدراسات والاستشارات بعرض مشروع (أصدقاء عدن)، وناقشت الجلسة الثالثة للمؤتمر فرص الاستثمار في الميناء والمنطقة الحرة التي ترأسها الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة وتحدثت فيها السيدة فاطمة باعمر مدير الترويج والتسويق بالمنطقة الحرة بعدن والمهندس محمد بن عيفان رئيس موانئ خليج عدن اليمنية.

كما أوصى المؤتمر بعدد من التوصيات فيما يتعلق بالبنية التحتية منها ضرورة الاهتمام بتوفير الطاقة اللازمة للمشاريع الاستثمارية (الكهرباء والمياه) بأسعار مشجعة ومحفزة للاستثمارات الصناعية وإشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع الطاقة، والعمل على تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص أراضٍ للاستثمار وجعلها مجانية للمشاريع الكبيرة فضلاً عن إفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره الإيجابي والفاعل في تنفيذ المشاريع.

وكان المؤتمر قد استكمل صباح أمس بقية جلساته حيث تركز

□ عدن / محمود ثابت - عبد الرحمن أنيس تصوير / علي الدرب :

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء التزام الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص في كل المجالات، والالتزام بتقديم كافة أشكال الدعم للقطاع الخاص ليكون شريكاً حقيقياً وأساسياً في التنمية.

وأشار مجور إلى أن الشراكة مع القطاع الخاص يمكن أن تصل إلى قطاعات البنية التحتية، ويمكن أن يكون للقطاع الخاص دور في إنشاء المحطات الكهربائية، وإنتاج وتحتية المياه وفي بناء الطرق وغيرها.

### في ختام أعمال المؤتمر المشاركون يوصون بـ :

## تحسين النظام المصرفي لليمن وإنشاء سوق للأوراق المالية

## معالجة التداخل القانوني بين المنطقة الحرة ومؤسسة خليج عدن بخصوص أحقية الحيازة القانونية لحرم الميناء

## توفير الطاقة اللازمة للمشاريع الاستثمارية بأسعار مشجعة ومحفزة

## إنشاء محاكم عقارية و فرع للمحكمة العليا في محافظة عدن

وقال رئيس مجلس الوزراء في كلمته التي ألقاها أمس في ختام أعمال مؤتمر عدن الاقتصادي ( عدن .. بوابة اليمن للعالم ) : سنشجع أي خطوات استثمارية وسنعمل على تسهيل كافة الإجراءات اللازمة أمام المستثمر ، ولدنيا الآن قوانين متميزة كقانون الاستثمار وقانون الجمارك وقانون الضرائب وكل التعديلات التي تمت في هذه القوانين تصب في تشجيع الاستثمار .

وأضاف : عدن مدينة جاهزة للاستثمار خصوصاً في المجالات الصناعية والسياحية والثروة السمكية والنفط وفي مختلف المجالات الاستثمارية ، فعدن مدينة واعدة بموقعها الجغرافي المتميز ، مؤكداً حرص الحكومة على تهيئة الظروف والبنية التحتية المناسبة للاستثمار .

وقال مجور : إذا ما قارنا بين ما كنا عليه قبل خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً والان فسنجد أننا خطونا خطوات هامة جداً في مجال الاستثمار ، ومن ينظر إلى عدن قبل عشرين عاماً أو قبل تحقيق الوحدة المباركة سيستغرب

العدد المضاعف في بنائها ومشاريعها وطرقها وفي تحسين الخدمات المتوفرة فيها .

وأضاف أنقل للمشاركين في المؤتمر تحياتي راعي المؤتمر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي كان يتابع أولاً بأول التحضيرات لهذا المؤتمر وحريصاً على أن ينجح المؤتمر نجاحاً كبيراً ويخرج بقرارات هامة تخدم عملية الاستثمار وتدفع بها إلى الأمام .

وقد أوصى المؤتمر في جلستهم الختامية يوم أمس بضرورة فرض هيئة الدولة وتفعيل تنفيذ القوانين والخطط والعمل على تنفيذها بحزم والتقيد بتنفيذ المخطط العام لمدينة عدن ومعالجة مشكلة الأراضي والتداخل القانوني بين هيئة المنطقة الحرة ومؤسسة خليج عدن اليمنية بخصوص أحقية الحيازة القانونية

خدمات نوعية ، كما تطرق إلى مشروع تحديث وتطوير مصافي

كما تحدثت في الجلسة المهندس عبد الله صالح فرج عن الموارد المعدنية وفرص الاستثمار فيها .

كانت الجلسة الخامسة قد ناقشت محور التمويل والاستثمار وترأس الجلسة الأخ أحمد السماوي محافظ البنك المركزي اليمني ، وتحدث فيها الدكتور محمد باناجة أستاذ الاقتصاد بجامعة عدن والسيد وليد التبعي من (كالك بنك) ، كما تحدثت في الجلسة السيدة نبيل فواز عن مخاطر الإدارة والاستثمار الأجنبي .

هذا وقد أكدت المناقشات ضرورة توفير ضمانات من الدولة لتشجيع أعمالهم ومشاريعهم الاستثمارية .

موضوع الجلسة الأولى حول الفرص الاستثمارية الحكومية في

البنية التحتية وقد ترأس الجلسة صلاح العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار ، وقدمت خلالها عدد من أوراق العمل قدمها كل من : الوكيل المساعد لوزارة الصناعة والتجارة عبدالله شيخان ، وجون ليبر ضابط الاستثمار بمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ، وقدم ورقة العمل الأخيرة في الجلسة علي العزي ممثل شركة بتروليم اليمن .

فيما تركز موضوع الجلسة الثانية حول التنمية العقارية والاستثمار العقاري والفرص الاستثمارية التي بدأت بوادها في المؤتمر الاستثماري الأول الذي دشن في أبريل من العام 2007م ، وقد ترأس الجلسة وزير السياحة نبيل الفقيه ، وتحدث فيها كل من

لحرم الميناء ، تحسين النظام المصرفي لليمن بما يمكنه من تسريع

العجلة الاقتصادية ، وإنشاء سوق للأوراق المالية . كما أوصوا بتفعيل دور المحاكم التجارية عن طريق إيجاد أنظمة للضبط القانوني وتطبيق العقود بقوة القانون وتجاوز الإطالة الشديدة التي تكثفت إجراءات النظام القضائي القانوني ، وكذا إنشاء محاكم عقارية وتزويدها بالمختصين وإنشاء فرع للمحكمة العليا في محافظة عدن ، واستقدام مؤسسات التحكيم التجاري الدولية لفتح فروع لها في عدن كونها منطقة حرة .

وطالبت التوصيات بقيام الدولة بتشجيع شركات التأمين الدولية ومؤسسات ضمان الاستثمار على العمل في اليمن وتوفير الضمانات الكافية من قبل الحكومة لهذه الجهات لكي تستطيع تغطية خدمات التأمين وضمان الاستثمارات في اليمن.



©14OCTOBER

وزير هيئة الاستثمار يترأس إحدى جلسات من أعمال المؤتمر



©14OCTOBER

وزير السياحة يترأس إحدى جلسات من أعمال المؤتمر



©14OCTOBER

وزير الصناعة يترأس إحدى جلسات من أعمال المؤتمر